

التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2018-2020م)

The Foreign Trade of Algeria and its Most Important Challenges
During the Period 2018-2000شليحي الطاهر¹ ، مخبر MQEMADD (جامعة الجلفة) profptahar@yahoo.fr

27-02-2020	تاريخ القبول	18-08-2019	تاريخ الاستلام
------------	--------------	------------	----------------

ملخص:

نهدف من خلال هذا البحث إلى دراسة واقع التجارة الخارجية الجزائرية وتطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2018-2000). وذلك باستخدام المنهج التحليلي في دراسة وتحليل تطور حجم الصادرات والواردات الإجمالية. والتطرق إلى التوزيع الخاص بها مع دراسة أهم السلع المصدرة وكذا السلع المستوردة بالنسبة للجزائر. ثم التطرق إلى اتجاه المبادلات التجارية وأهم الشركاء التجاريين بالنسبة للجزائر.

وقد تم التوصل إلى أن الميزان التجاري الجزائري يرتكز بشكل أساسي على صادرات المحروقات. هذه الأخيرة تتأثر بشكل كبير بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية وهذا من أبرز التحديات التي تواجه التجارة الخارجية الجزائرية إضافة إلى ضعف الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية؛ الميزان التجاري؛ الصادرات؛ الواردات.

Abstract

This research aimed to study the reality of Algerian foreign trade and the development of its balance during the period 2000-2018 using the analytical approach in studying and analyzing the development of the volume of total exports and imports and its distribution. Also, it studied the most important exported as well as imported goods of Algeria and the direction of trade and the most important trading partners of Algeria. It was concluded that the Algerian trade balance is based mainly on hydrocarbon exports which is heavily influenced by external economic variables. This is one of the main challenges facing Algeria's foreign trade in addition to weak exports outside the hydrocarbon sector.

Keywords: Foreign Trade; Trade Balance; Exports; Imports

مقدمة:

أتاحت العولمة الاقتصادية لكافة الدول فرصة تصدير منتجاتها إلى مختلف الأسواق دون قيود وعلى قدم المساواة. إلا أنه في المقابل التزمت الدول بفتح أسواقها المحلية أمام الواردات من السلع الأجنبية وهذا ما فرض تحديات على الدول المختلفة لرفع كفاءتها الإنتاجية، وتحسين جودة إنتاجها، وخفض التكلفة لديها، وتعديل تشريعاتها الوطنية وقوانينها حتى تتغلب على العوائق الناجمة عن تحرير تجارتها.

والجزائر باعتبارها من الدول المنتجة للنفط والغاز، يتأثر ميزانها التجاري بشكل كبير بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية. وهو ما ينعكس على سياستها الاقتصادية بشكل عام. كما أن العوائد الناجمة عن صادرات المحروقات تؤثر على الدخل الحكومي والناجح المحلي الإجمالي والميزانية العامة باعتبار أن الجزائر دولة نفطية أكثر منها صناعية أو زراعية. ويتم إنفاق تلك المداخيل على سلسلة من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بدورها على الاستثمار والاستهلاك وتوفر النقد الأجنبي، وما يترتب عليه من زيادة الواردات من السلع الرأسمالية والوسطية والاستهلاكية.

يتمتع قطاع التجارة الخارجية بدور تنموي أساسي في الاقتصاد الجزائري. وقد عرف هذا القطاع تطورا مهما من مرحلة التخطيط إلى مرحلة اقتصاد السوق التي تميزت بدخول الجزائر في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وهذا في إطار تحرير التجارة الخارجية.

إن ما يميز سياسة التجارة الخارجية للجزائر هو اعتمادها بشكل كبير على قطاع النفط. إذ إن الميزان التجاري يتأثر بشكل مباشر بتطورات أسعار المحروقات من جهة وكذا مدى نجاعة الإجراءات التنموية الرامية إلى تخفيض الواردات وزيادة الصادرات من جهة أخرى.

وبهذا الصدد نطرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع وأبرز تحديات التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2000-2018)؟

المنهج المتبع:

للإجابة على هذه الاشكالية سنحاول استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي اعتمادا على الإحصائيات الرسمية المتعلقة بتطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

أهمية الموضوع:

إن تناول موضوع التجارة الخارجية الجزائرية نابع من الدور الكبير الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية في تحقيق التوازن الخارجي للاقتصاد. فالميزان التجاري للجزائر يعرف عجزا مستمرا بسبب ضعف الصادرات خارج قطاع المحروقات وارتفاع حجم الواردات. وهو ما أدى إلى وجود اختلالات في الاقتصاد الوطني أثرت سلبا على احتياطي العملة الصعبة. لذا سنحاول إبراز هذه الأهمية عند التطرق إلى تطور الميزان التجاري للجزائر وأهم التحديات والعوائق التي تقف أمام السياسة التجارية للجزائر. ومن ثم تقديم بعض التوصيات التي تسمح بتحسين وضعية الميزان التجاري مستقبلا.

أهداف البحث: تكمن أهداف هذه الورقة البحثية فيما يلي:

- تحليل وضعية الميزان التجاري في الجزائر.
- تحليل العلاقات التجارية للجزائر من خلال الهيكل السعوي للتجارة الخارجية.
- إبراز أهم العوائق والتحديات أمام التجارة الخارجية الجزائرية.

محاور البحث: سنتطرق في هذا البحث إلى المحاور التالية:

- مفهوم التجارة الخارجية وأهم سياساتها.
- واقع التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2000-2018).
- أهم تحديات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر.

2. مفهوم التجارة الخارجية وأهم سياساتها:

1.2 تعريف التجارة الخارجية:

تُعرف التجارة الخارجية على أنها "عبارة عن منظومة العلاقات السلعية النقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم". (دياب، 2010، صفحة 10) وتهتم التجارة الخارجية بالمعاملات الاقتصادية الدولية كحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة. (السريتي، 2009، صفحة 08)

كما تمثل التجارة الخارجية مختلف عمليات التبادل التجاري مع الخارج سواء في شكل سلع أو رؤوس أموال بهدف إشباع الحاجات. (العصار، داوود، و آخرون، 2000، صفحة 12)

يمكن القول إن التجارة الخارجية تُمثل صور التبادل التجاري للسلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات بهدف تحقيق منافع متبادلة.

2.2 أهمية التجارة الخارجية:

يُعد قطاع التجارة الخارجية من أهم المرتكزات الاقتصادية لأي دولة، ويمكن أن نلخص أهمية التجارة الخارجية في النقاط التالية:

- التجارة الخارجية مؤشر أساسي للقدرة الإنتاجية للدول ومؤشر أساسي لتنافسية الدول.

- تسمح التجارة الخارجية بنقل التكنولوجيا الحديثة وتفعيل علاقات التعاون والتكامل الاقتصادي.

- تحسين وضعية ميزان المدفوعات وزيادة احتياطي الدول من العملة الصعبة.

- تنشيط الدورة الاقتصادية داخل الدولة.

- تحقيق التوازن الاقتصادي وتحسين مختلف المؤشرات الاقتصادية كمعدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة...إلخ.

3.2 النظريات المفسرة للتجارة الخارجية:

أ. نظريات المدرسة الكلاسيكية:

• نظرية آدم سميث في التكاليف المطلقة: كما هو معلوم فإن آدم سميث يناهز بحرية التجارة الخارجية، إذ يقول " إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن فلنشتريها منه ببعض إنتاج صناعتنا". (جودة، 1992، صفحة 18) وقد وجد آدم سميث حلا لمشكلة ضيق السوق الإنجليزي آنذاك باللجوء إلى الأسواق الخارجية، وبالتالي أكد على ضرورة حرية المبادلات وأن التجارة الخارجية هي امتداد للتجارة الداخلية. (النجار، 1973، صفحة 123)

• **نظرية التكاليف النسبية لريكاردو:** تعتمد نظرية ريكاردو على فكرة أن الأساس في التخصص الدولي في العلاقات التجارية هو التفوق النسبي لمختلف الدول وليس الميزة المطلقة في إنتاج السلعة الواحدة.

• **نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل:** ركزت هذه النظرية على جانب الطلب في التجارة الدولية، إذ إن نسبة التبادل ستكون داخل الحدود التي تقرها التكاليف النسبية في الدوليتين. أي إن القيمة الدولية للسلعة تتحدد عند المستوى الذي يحقق التعادل في الطلب المتبادل. (النجار، 1973، صفحة 147) وبالتالي فإن النفقات النسبية هي التي تحدد الحد الأدنى والأقصى لمعدل التبادل.

ب. النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية:

نظرية نسب عناصر الإنتاج: تبنى هذه النظرية كل من الاقتصادي السويدي "إيلي هكشر HECKSHER" في كتابه حول آثار التجارة الخارجية على التوزيع وكذا الاقتصادي السويدي أيضا " برتل أولين OH LIN" في كتابه حول الإقليمية والتجارة الدولية. وقد اعتمدت هذه النظرية على أسعار عناصر الإنتاج ومدى ندرتها أو توفرها. وإن اختلاف النفقات النسبية بين الدول يرجع إلى عاملين أساسيين هما: اختلاف الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج في الدول المختلفة وإنتاج السلع المختلفة يحتاج إلى نسب متفاوتة من عناصر الإنتاج. (أحمد، 2001، الصفحات 80-81). كما رفض "أولين" الفرضيات التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية وهي اعتبار أن العمل أساس لقيمة السلعة. وأنه يجب تطبيق أسعار عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة. وتعتمد نظرية أولين على فكرة أن التجارة الخارجية هي الامتداد الطبيعي للتجارة الداخلية. وأن تبادل السلع بين الدول المختلفة يرجع إلى وجود اختلاف بين الأسعار النقدية التي تباع بها السلع في داخل كل دولة مما يدفع بالسلع من الدول التي تتوفر فيها نسبيا إلى الدول الأخرى.

لغز ليونتيف LEONTIEF: تعرضت نظرية نسب عناصر الإنتاج السابقة لعدد الانتقادات، من أبرزها انتقادات الاقتصادي الأمريكي " ليونتيف " في إطار ما يعرف بلغز ليونتيف. ومن أهم هذه الانتقادات هو صعوبة تحديد كثافة عناصر الإنتاج في السلع الداخلة في التجارة الدولية في حال وجود أكثر من عنصرين. وأن تلك النظرية لا تفرق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة كما أنها لا تأخذ بعين الاعتبار إمكانية تغير المزايا

النسبية. ولقد اعتمد ليونتييف في نظريته على أسلوب تحليلي يعتمد على جداول المدخلات والمخرجات للبرهنة على أفكار نظريته. (خليل، 2001، صفحة 232) وبما أن دراسته كانت بالولايات المتحدة الأمريكية فقد توصل إلى أن الو م أ تقوم بإنتاج وتصدير السلع كثيفة العمل وتستورد السلع كثيفة رأس المال. (أحمد، 2001، صفحة 86) ومن أهم الانتقادات الموجهة له أنه ركز على نوعية عناصر الإنتاج وخصوصا العمل على حساب الجانب الكمي النسبي لها.

ج. النظريات الحديثة في التجارة الدولية:

• **نظرية معدل التبادل الدولي:** تبنى هذه النظرية الاقتصادي ستيفان ليندر. وقد ركز على مقارنته لوضع التوازن قبل وبعد التجارة، كما يرى بأنه من غير المنطقي أن تقوم التجارة الدولية بين دول متجانسة. وحسب هذه النظرية فإن التبادل بخصوص المنتجات الأولية يكون وفقا للميزة النسبية لعناصر الإنتاج. وبخصوص المنتجات الصناعية فتجارتها تقوم على أساس نمط الطلب المحلي عليها في مختلف الدول. (حشيش وشهاب، 2005، الصفحات 146-147)

• **نظرية اقتصاديات الحجم:** تعد هذه النظرية امتدادا لما جاءت به نظرية هكشر أولين. إذ إن زيادة عائد الحجم كأحد مصادر المزايا النسبية يؤدي إلى قيام تجارة دولية. حيث إن توفر سوق داخلية كبيرة شرط ضروري لتصدير السلع في ظل زيادة العائد.

• **نموذج الفجوة التكنولوجية:** قدم هذا النموذج الاقتصادي "بوزنر POSNER" ويعتمد هذا النموذج على مدى قدرة الدول على الاستحواذ على التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتقدمة في مجال الإنتاج وهو ما يسمح بامتلاك مزايا نسبية لهذه الدول. وتقوم تجارة الفجوة التكنولوجية في الفترة الزمنية بين فجوة الطلب وفجوة التقليد أي الفترة التي تبدأ فيها الدولة المخترعة بتصدير المنتج وبداية إنتاج هذا المنتج بطريقة مقلدة في دولة أخرى.

• **نظرية دورة حياة المنتج:** حسب الاقتصادي فرنون VERNON صاحب هذه النظرية فإن هيكل المبادلات التجارية يتغير حسب دورة حياة المنتج التي تتأثر بدورها بالتغيرات التكنولوجية. وأن الميزة النسبية تعتمد على قدرة الدول على استيعاب التطور التقني والاختراعات التكنولوجية التي تؤدي إلى إنتاج سلع جديدة ونشرها من خلال التجارة الخارجية. (Phan, 1980, p. 202)

- **نظرية التبادل اللامتكافئ:** مضمون هذه النظرية أن السلع لا تتبادل بقيمتها الحقيقية وإنما تتبادل بانحراف قيمتها عن سعرها السائد في السوق. وتركز هذه النظرية على اللاتكافؤ في الأجور والتركيب العضوي لرأس المال بين الدول المختلفة.
- **نظرية التنوع:** تقوم هذه النظرية على أساس التنوع كأساس للتجارة الخارجية ولا تكفي وفرة عوامل الإنتاج فقط. كما أن اختلاف الأذواق واختلاف المداخليل يتطلب تنوعاً في خصائص السلع المختلفة.

4.2 السياسة التجارية:

هي مجموعة القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة. (عبد المطلب، 2002، صفحة 124) كما تعرف السياسة التجارية على أنها مجموعة التنظيمات والإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم قطاع التجارة الخارجية قصد تحقيق أهداف بواسطة أدوات تساعدها على تحقيق هذه الأهداف. (زكي، 2009، صفحة 149) وتختلف السياسة التجارية المنتهجة حسب الأهمية التي تكتسبها التجارة الخارجية ودرجة تأثرها بمختلف المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

أ. أهداف السياسة التجارية:

يمكن ذكر أهم أهداف السياسة التجارية فيما يلي: (عبد المطلب، 2002، الصفحات 127-130)

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات وترشيد الواردات.
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق.
- زيادة مستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني.
- حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.
- تشجيع الاستثمار من أجل زيادة الصادرات.

ب. أنواع السياسة التجارية:

يمكن أن نميز بين الأنواع التالية بخصوص السياسات التجارية: السياسة الحمائية وتحرير التجارة.

• السياسة الحمائية:

إن السياسة الحمائية هي بمثابة استراتيجية للدفاع عن الأمن والاقتصاد القومي. فهي تسمح بحماية الإنتاج المحلي واليد العاملة المحلية والمحافظة على الخصوصية الوطنية. وتستخدم في ذلك آليات أو قيود تعريفية وأخرى غير تعريفية. أو ما يسمى بالقيود النوعية والقيود الكمية.

وتتجج بعض الدول بتطبيق السياسة الحمائية بحجة حماية الصناعات الناشئة. إذ إن تكاليف الصناعة في مراحلها الأولى تكون مرتفعة، لذا يجب حمايتها حتى انخفاضها في مراحل متقدمة وبذلك تتمتع الدولة بمزايا التصنيع التي تسمح لها بالمنافسة. كما أن تحرير التجارة فيما بعد لن تكون له الآثار السلبية عليها. (عجمية، 2000، صفحة 137).

يمكن أن نبرز أهداف السياسة الحمائية فيما يلي:

- حماية المنتج الوطني وإعانة الصناعات الناشئة.
- زيادة اليد العاملة المحلية.
- تعزيز إيرادات الدولة من الرسوم الجمركية.
- التقليل من عجز ميزان المدفوعات من خلال فرض رسوم إضافية على الواردات.

• سياسة الانفتاح أو تحرير التجارة:

يقصد بالانفتاح حركة تحرير السوق الوطنية من التنظيمات المقيدة وهي لا تشمل سوقا معينة وإنما كل سوق تجاري أو مالي. (العيسوي، 1993، صفحة 23) كما يعبر عن الانفتاح التجاري بالتخلي التدريجي عن الطابع الدغمائي لتنظيم التجارة الخارجية وخضوعها لمتطلبات الواقع الدولي. (عجة، 2006، صفحة 123)

لقد أصبح في أدبيات المؤسسات المالية الدولية، أن تحرير التجارة يعد ضروريا للإسراع بعملية التنمية في ظل اقتصاد عالمي على درجة عالية من التكامل. ذلك أن ارتفاع معدل زيادة الصادرات يرتبط بصفة عامة بارتفاع معدل النمو الاقتصادي. كما

أن أهمية تحرير التجارة المتعددة الأطراف من خلال تخفيض الحواجز تؤدي إلى زيادة حجم التبادل، وبالتالي تحقيق أكبر منفعة من التجارة على المدى الطويل رغم ما ينطوي عليه التحرير من تكاليف باهظة. (المنذري، 1999، الصفحات 221-222) إذ قبل ظهور المنظمة العالمية للتجارة أو الجات، كان هناك نوع من التخوف والتشاؤم حول الحواجز غير التعريفية المرتفعة. وبعد ظهور الجات وأمام تزايد نظم الحماية التجارية، ظهرت الأقملة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية لتنظيم التجارة العالمية لتطبيق مبادئ الجات وتحرير المبادلات داخل التكتلات الاقتصادية الإقليمية وفق ما يخدم التجارة العالمية. (BOGUIKOUA, 1999, pp. 27-28)

ومن الأهداف التي يسمح بتحقيقها الانفتاح التجاري ما يلي:

- تعزيز المنافسة الدولية في مجال التجارة بالاعتماد على الكفاءة الاقتصادية.
- تعظيم الدخل القوي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي.
- توسيع الإنتاج وتوفير الحماية المناسبة للسوق الدولي ومحاولة إشراك الدول النامية والأقل نمواً في التجارة الدولية بصورة أفضل.
- إن فتح الأسواق من خلال سياسة تحرير التجارة على الصعيد العالمي أو داخل التكتلات الإقليمية يقلل من قواعد الحماية للدول ويساعد على إعادة تخصيص الموارد.
- يمكن لتحرير التجارة في الخدمات أن يلعب أيضاً دوراً محفزاً في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وحل المشكلات في ميزان المدفوعات.
- وعادة ما يكون لتحرير التجارة في الخدمات تكلفة محدودة فيما يتعلق بالإيرادات الحكومية الناقصة وتحويل التجارة والعجز في ميزان المدفوعات، والبطالة. وبعبارة أخرى، من المرجح أن يكون تحرير التجارة في الخدمات عملية تخدم التنمية بالمقارنة مع تحرير السلع والبضائع. (غنيم، 2012، صفحة 18)
- غير أن تحرير التجارة السلعية والخدمية سيجعل بعض الدول تحت ضغط شدة المنافسة على المستويين الإقليمي والعالمي، مما يؤدي إلى توقف بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية غير القادرة على المنافسة وهو ما يؤثر على حجم القوى العاملة.

3. واقع التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2000-2018)

يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني. ونظرا للإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الوطني فقد كان لها الأثر النسبي على منحى التجارة الخارجية. وقد عرفت هذه الأخيرة تطورا كبيرا سواء في جانب الواردات أو الصادرات خصوصا بعد سنة 2004. نظرا لسياسة التحرير المنتهجة تدريجيا خلال السنوات الماضية إضافة إلى البرامج الاستثمارية الكبرى.

جدول رقم (1): التجارة الخارجية للجزائر - الفترة (2000-2018) الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الواردات (CAF)	9.17	9.94	12.00	13.53	18.30	20.35	21.45	27.63	39.47	39.29
الصادرات (FOB)	22.03	19.13	18.82	24.61	32.08	46.00	54.61	60.16	79.29	45.19
الميزان التجاري	12.85	9.19	9.81	11.07	13.77	25.64	33.15	32.53	39.81	5.90
معدل التغطية %	240	192	157	182	175	226	255	218	201	115
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الواردات (CAF)	40.47	47.24	50.37	55.28	58.58	51.50	47.08	46.05	46.19	
الصادرات (FOB)	57.05	73.48	71.86	64.97	62.88	37.78	30.02	35.19	41.16	
الميزان التجاري	16.58	29.24	21.49	9.94	4.30	13.17	17.06	-10.86	-5.02	
معدل التغطية %	141	156	143	118	107	73	64	76	89	

المصدر: (DGD, 2019)

شهد الميزان التجاري تحسنا ملحوظا مع بداية الألفية. وكما هو معلوم فالصادرات الجزائرية تتوقف أساسا على قطاع المحروقات، وبالتالي فالتحسن في رصيد الميزان التجاري تتحكم فيه إلى حد بعيد أسعار المحروقات. هذه الأخيرة عرفت عدم استقرار في البداية. إذ بلغ المتوسط السنوي لأسعار البترول 28.5 دولارا للبرميل سنة 2000، و 24.85 دولارا للبرميل سنة 2001 ثم 25.24 دولارا للبرميل سنة 2002. وبالمقابل فإن الصادرات الإجمالية عرفت تدهورا خلال السنوات الثلاث الأولى. إذ بلغت قيمة الصادرات الإجمالية سنة 2000 ما قيمته 22.03 مليار دولار، ثم انخفضت سنة 2001 إلى 19.13 مليار دولار، لتصل إلى 18.82 مليار دولار سنة 2002. ومن جهة أخرى نجد أن الواردات الإجمالية عرفت تزايدا. فبعد أن سجلت ما قيمته 9.17 مليار دولار سنة 2000، ارتفعت إلى 9.94 مليار دولار سنة 2001 لتصل إلى 12 مليار دولار سنة 2002. وكنتيجة لذلك فإن معدل التغطية انخفض من 240٪ سنة 2000 إلى 157٪ سنة 2002.

في سنة 2003 حققت الجزائر فائضا تجاريا يقدر بـ: 11.07 مليار دولار. إذ قدرت قيمة الصادرات بـ: 24.61 مليارا بارتفاع بأكثر من 30٪ بالنسبة لسنة 2002 وقيمة الواردات ارتفعت بأكثر من 12 ٪ لتصل إلى 13.53 مليارا. وتحتل المحروقات قمة الصادرات بمداخيل تقدر بـ: 23 مليار دولار تمثل ارتفاعا بـ28٪ مقارنة بسنة 2002 حيث تعتمد الجزائر على إنتاجها من المواد البترولية في مجال الصادرات بنسبة تقدر بـ97٪ من الصادرات الإجمالية.

ومع التحسن التدريجي الذي عرفته أسعار البترول سنة 2004 حيث وصل المتوسط السنوي للأسعار إلى 34.29 دولارا للبرميل مقابل 29.03 دولارا للبرميل سنة 2003. فقد تحسن رصيد الميزان التجاري وسجل فائضا بقيمة 13.77 مليار دولار، أي بنسبة ارتفاع في حدود 24٪ مقارنة مع سنة 2003. وقد ارتفعت صادرات المحروقات سنة 2004 بنسبة 31.5٪ لتصل إلى 31.55 مليار دولار. في حين بلغت الصادرات الإجمالية سنة 2004 ما قيمته 32.08 مليار دولار بنسبة ارتفاع قدرها 30.35 ٪ مقارنة بسنة 2003. ومن جانب آخر نجد أن الواردات الإجمالية ارتفعت سنة 2004 إلى 18.30 مليار دولار نظرا لارتفاع الطلب المحلي على السلع والخدمات ومختلف التجهيزات المرتبطة بالاستثمار. وما يلاحظ سنة 2004 هو انخفاض معدل التغطية إلى 175٪ مقارنة بـ 182٪ سنة 2003 نظرا لأن وتيرة ارتفاع الواردات أكبر من وتيرة ارتفاع الصادرات.

تواصل ارتفاع الفائض في الميزان التجاري خلال سنتي 2005 و 2006 وبلغ ما قيمته 25.64 مليار دولار و 33.15 مليار دولار على التوالي. وهذا نظرا لوتيرة الارتفاع الكبيرة المسجلة في الصادرات الإجمالية مع ارتفاع بطيء في حجم الواردات. حيث ارتفعت الصادرات الإجمالية من 46 مليار دولار سنة 2015 إلى 54.61 مليار دولار سنة 2016. شكلت صادرات المحروقات منها ما قيمته 53.61 مليار دولار. وبذلك فقد ارتفعت صادرات المحروقات بنسبة 17.6٪ مقارنة مع سنة 2015. أما بخصوص الواردات فبعد الارتفاع الكبير سنة 2004، عرفت سنة 2006 ارتفاعا جد بطيء. إذ بلغت الواردات الإجمالية سنة 2006 ما قيمته 21.45 مليار دولار، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 5.4 ٪ مقارنة بسنة 2005.

بالرغم من الارتفاع المسجل في حجم الصادرات الإجمالية سنة 2007، إلا أن رصيد الميزان التجاري قد انخفض بنسبة 1.78٪ مقارنة بسنة 2006 ووصل إلى 32.53 مليار دولار. وهذا نظرا لوتيرة الارتفاع الكبيرة في حجم الواردات التي وصلت إلى 27.63 مليار دولار سنة 2007، أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ 28.8٪. في حين أن الصادرات الإجمالية كانت قد ارتفعت بنسبة 10.1٪ لتبلغ ما قيمته 60.16 مليار دولار سنة 2007 منها حوالي 59.6 مليار دولار كصادرات محروقات التي عرفت ارتفاعا بنسبة 11.2٪ مقارنة بسنة 2006. ونظرا لأن وتيرة زيادة الواردات أعلى من الصادرات فقد انخفض معدل التغطية سنة 2007 إلى 218٪ بعدما وصل سنة 2006 إلى 255 ٪.

وعرفت سنة 2008 أداء مقبولا بخصوص مستوى الميزان التجاري. إذ سجل هذا الأخير فائضا في حدود 39.81 مليار دولار ما يمثل أكثر من 20٪ من إجمالي الناتج الداخلي الخام. إن هذا الأداء يعكس الارتفاع المستمر لأسعار البترول آنذاك، والتي ارتفعت بنسبة 33٪ مقارنة مع متوسط أسعار المحروقات لسنة 2007. وبذلك نجد أن إجمالي الصادرات ارتفع إلى 79.29 مليار دولار منها حوالي 77.19 مليار دولار صادرات المحروقات. مع العلم أن أسعار البترول بدأت في الانخفاض مع منتصف سنة 2008 نظرا للأزمة التي كان يعاني منها الاقتصاد العالمي. وإلى جانب ذلك فقد عرفت الواردات الجزائرية ارتفاعا هي الأخرى سنة 2008 مقارنة مع سنة 2007. إذ وصلت إلى 39.47 مليار دولار بنسبة ارتفاع تجاوزت 42٪.

مع التحسن التدريجي الذي عرفته أسعار البترول سنة 2010 مقارنة بسنة 2009 فقد عرفت صادرات البترول زيادة معتبرة لتصل إلى حوالي 56.12 مليار دولار مقابل 44.41 مليار دولار سنة 2009. بالرغم من الانخفاض الطفيف في الكميات المصدرة من المحروقات بنسبة 1.78٪ مقارنة بسنة 2009. كما عرفت بعض الصادرات خارج المحروقات تحسنا طفيفا مقارنة بسنة 2009 وهو ما انعكس بالإيجاب على وضعية الميزان التجاري، الذي انتقل رصيده من 5.9 مليار دولار سنة 2009 إلى 16.58 مليار دولار سنة 2010. كما ارتفع معدل التغطية من 115٪ سنة 2009 إلى 141٪ سنة 2010. ومع الاستقرار النسبي الذي عرفته أسعار البترول سنة 2011 بمتوسط سعري في حدود 112 دولار للبرميل، فإن الميزان التجاري سجل فائضا بـ 29.24 مليار دولار. إذ بلغت الصادرات الإجمالية حوالي 73.48 مليار دولار بزيادة نسبتها حوالي 28٪ مقارنة مع سنة 2010، منها حوالي 71.66 مليار دولار كصادرات محروقات. و بلغت الواردات الإجمالية حوالي 47.24 مليار دولار بزيادة نسبتها تقدر بحوالي 16٪ مقارنة بسنة 2010. كما ارتفع معدل التغطية إلى 156٪ سنة 2011.

سجلت سنة 2012 فائضا في الميزان التجاري وصل إلى 21.49 مليار دولار. حيث بلغت الواردات الجزائرية 50.37 مليار دولار والصادرات الجزائرية 71.86 مليار دولار. غير أنه سرعان ما انخفض رصيد الميزان التجاري سنة 2013 ليصل إلى 9.94 مليار دولار. وهذا بسبب الانخفاض الكبير في الصادرات بحوالي 9.59٪ والارتفاع الكبير في الواردات بنسبة 9.23٪. مما أثر على معدل التغطية الذي انخفض هو الآخر من 143٪ سنة 2012 إلى 118٪ سنة 2013.

وفي سنة 2014 عرف الميزان التجاري فائضا بمبلغ 4.30 مليار دولار. لينخفض رصيد الميزان التجاري في سنة 2015 ويسجل عجزا بحوالي 13.17 مليار دولار بسبب انخفاض كل من الصادرات والواردات. إذ انخفضت الواردات بنسبة 12.08٪ وانخفضت الصادرات بنسبة 39.91٪، نظرا للتراجع الحاد في أسعار البترول بحوالي 47.1٪ سنة 2015. وبالتالي عرف معدل تغطية الواردات بالصادرات انخفاضا من 107٪ سنة 2014 إلى 73٪ سنة 2015.

في سنة 2016 ارتفع العجز ليصل إلى 17.84 مليار دولار سنة 2016. أي بزيادة قدرها 4.8٪. ويرجع ذلك إلى الانخفاض المستمر في أسعار البترول بحوالي 15.2٪ مما أثر على حجم صادرات المحروقات التي تراجعت بحوالي 15.6٪. بالرغم من أن الكميات

المصدرة من المحروقات في سنة 2016 ارتفعت بحوالي 10.7٪. وقد وصل حجم الصادرات الإجمالية سنة 2016 إلى 30.02 مليار دولار مقارنة بسنة 2015 عندما بلغت الصادرات الإجمالية قيمة 37.78 مليار دولار. إضافة إلى انخفاض حجم الواردات إلى 47.08 مليار دولار بعد أن وصلت إلى 51.5 مليار دولار سنة 2015. ويرجع ذلك إلى تقليص الواردات المتعلقة بمدخيل عوامل الإنتاج.

أما في سنة 2017 فقد انخفض العجز التجاري إلى حوالي 10.86 مليار دولار بسبب ارتفاع الصادرات إلى حوالي 35.19 مليار دولار أي بنسبة 17.22٪ مقارنة مع سنة 2016. وكذا انخفاض بطيء في حجم الواردات التي وصلت إلى 46.05 مليار دولار. وبذلك ارتفع معدل التغطية إلى 76٪.

وبخصوص سنة 2018، فتشير الأرقام المؤقتة إلى أن الميزان التجاري سيسجل أقل عجز بـ 5.02 مليار دولار. إذ عرف حجم الصادرات ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2017 ووصل إلى 41.16 مليار دولار. في حين أن حجم الواردات ارتفع بشكل بطيء إلى حدود 46.19 مليار دولار. ومنه نجد أن معدل التغطية ارتفع إلى 89٪.

1.3 تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2018)

أ. الهيكل السلمي للصادرات الجزائرية:

يشير الجدول التالي إلى تطور تركيبة الصادرات الجزائرية

جدول رقم (02): الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	مواد غذائية	الطاقة	المواد الأولية	منتجات نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية غير غذائية	المجموع
2018	373	38338	92	2242	0.30	90	33	41168.3
2017	349	33261	73	1410	0.29	78	20	35191.2
2016	327	28221	84	1321	0	54	19	30026
2015	235	32699	106	1597	1	19	11	34668
2014	323	60304	109	2121	2	16	11	62886
2013	402	62960	109	1458	0	28	17	64974
2012	315	69804	168	1527	1	32	19	71866
2011	355	71427	161	1496	0	35	15	73489
2010	315	55527	94	1056	1	30	30	57053
2009	113	44128	170	692	0	42	49	45194
2008	119	77361	334	1384	1	67	32	79298
2007	88	58831	169	993	1	46	35	60163
2006	73	53429	195	828	1	44	43	54613
2005	67	45094	134	651	0	36	19	46001
2004	59	31302	90	571	0	47	14	32083
2003	48	23939	50	509	1	30	35	24612
2002	35	18091	51	551	20	50	27	18825
2001	28	18484	37	504	22	45	12	19132
2000	32	21419	44	465	11	47	13	22031

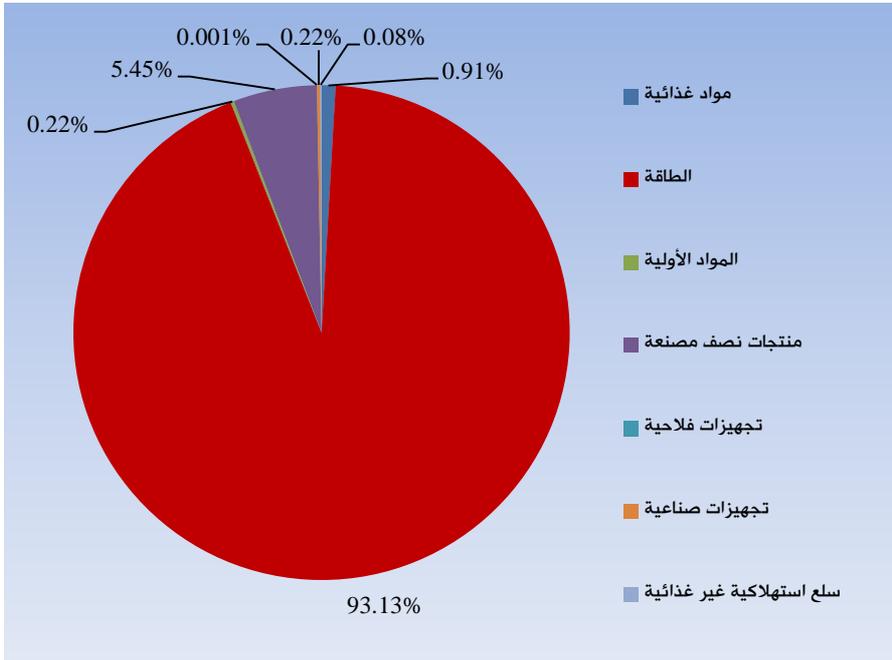
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (DGD, 2019)

عرفت الصادرات الجزائرية تطورا ملحوظا منذ بداية الألفية. وقد مس هذا التطور كل أصناف الصادرات مثلما يوضحه الجدول أعلاه. غير أن وتيرة تزايد الصادرات تختلف من صنف لآخر حسب البرامج الحكومية المنتهجة. مع تسجيل أن قطاع الطاقة يستحوذ على النسبة الأكبر في الصادرات الإجمالية وخلال كل السنوات. فصادرات الجزائر من المحروقات تخضع لتقلبات أسعار البترول وكذا حجم الإنتاج. إذ عرفت سنة 2008 أعلى قيمة لصادرات المحروقات بحوالي 77 مليار دولار، تليها سنة 2011 بحوالي 71 مليار دولار وهذا انعكاس لأسعار البترول المرتفعة خلال تلك الفترة. بينما كانت صادرات المحروقات من سنة 2000 إلى 2007 تعرف تذبذبا في قيمتها بين 18 مليار دولار إلى حدود 58 مليار دولار.

ومع تدهور أسعار البترول منتصف سنة 2014، انخفضت قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات من حوالي 60 مليار دولار سنة 2014 إلى حوالي 32 مليار دولار سنة 2015، أي بنسبة 45.77٪. وهي نسبة كبيرة أثرت على وضعية الميزان التجاري في تلك الفترة. وقد استمر التراجع سنة 2016، وسرعان ما ارتفعت قيمة صادرات المحروقات سنة 2017 إلى حوالي 33 مليار دولار و سنة 2018 بـ 38 مليار دولار أي ما نسبته 93.12٪ من إجمالي الصادرات. نظرا لزيادة حجم الإنتاج والتحسين التدريجي في أسعار البترول مقارنة مع سنة 2015.

وبعد قطاع المحروقات، يأتي قطاع المنتجات نصف المصنعة من حيث قيمة الصادرات، إذ وصلت قيمتها إلى حوالي 2.24 مليار دولار سنة 2018. ثم في المرتبة الثالثة نجد المواد الغذائية بحوالي 0.37 مليار دولار. وما يلاحظ هو ضعف حجم الصادرات خارج المحروقات الذي يرجع إلى ضعف البنية الاقتصادية وغياب الاستراتيجية الواضحة لتشجيع باقي القطاعات. إضافة إلى تدهور حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع الزراعي والصناعي. ومع ذلك فقد كان هناك تحسن تدريجي في الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال سنة 2018. فبعد أن كانت تمثل حوالي 5.48٪ سنة 2007، انتقلت النسبة إلى حوالي 6.87٪ سنة 2017 ثم 6.88٪ سنة 2018. والشكل التالي يوضح مكانة صادرات المحروقات مقارنة بالصادرات الأخرى خلال سنة 2018.

شكل رقم (01): التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال سنة 2018 (نسب مئوية)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

ب. التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

يوضح الجدول التالي توزيع الصادرات الجزائرية وفق مناطق اقتصادية تعد دولها من أهم المتعاملين الاقتصاديين للجزائر.

جدول رقم (03): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2018)
الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الاتحاد الأوروبي	دول آسيا	دول OCDE	الجنوبية	الدول العربية	أخرى	العربي	دول أفريقيا	أوقيانوسيا	المجموع
2018	23654	6950	40	2660	5351	712	1669	132	-	41168
2017	20386	6465	40	2530	3595	799	1273	103	-	35191
2016	17221	2197	6945	1943	416	80	1173	51	-	30026
2015	22976	2409	5288	1683	572	37	1550	82	-	34668
2014	40378	5060	10344	3183	648	98	3065	110	-	62886
2013	41277	4697	12210	3211	797	52	2639	91	-	64974
2012	39797	4683	20029	4228	958	36	2073	62	-	71886
2011	37307	5168	24059	4270	810	102	1586	146	-	73489
2010	28009	4082	20278	2620	694	10	1281	79	-	57053
2009	23186	3320	15326	1841	564	7	857	93	-	45194
2008	41246	3765	28614	2875	797	10	1626	365	-	79298
2007	26833	4004	25387	2596	479	7	760	42	55	60163
2006	28750	1792	20546	2398	591	7	515	14	-	54613
2005	25593	1218	14963	3124	621	15	418	49	-	46001
2004	17396	686	11054	1902	521	91	407	26	-	32083
2003	14503	507	7631	1220	355	123	260	13	0	24612
2002	12100	456	4602	951	248	130	250	50	38	18825
2001	12344	476	4549	1037	315	87	275	26	23	19132
2000	13792	210	5825	1672	55	181	254	42	0	22031

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (DGD, 2019)

خلال فترة الدراسة يتضح أن من أهم زبائن الجزائر الاتحاد الأوروبي. إذ ارتفعت صادرات الجزائر نحو دول الاتحاد الأوروبي بشكل تدريجي منذ سنة 2002 إلى 2008. لتتخفف سنة 2009 نظرا لانخفاض الطلب العالمي بسبب الأزمة العالمية آنذاك. غير أن سنة 2010 سجلت ارتفاع صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي بنسبة 20.8٪ مقارنة بسنة 2009. كما عرفت سنتا 2015 و 2016 انخفاضا في الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي نظرا لتدهور أسعار المحروقات مع منتصف 2014 خصوصا وأن أغلب صادرات النفط تستحوذ على النسبة الأكبر من صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي. ومع التحسن التدريجي في أسعار البترول سنة 2018 ارتفعت صادرات الجزائر نحو دول الاتحاد الأوروبي لتصل قيمتها إلى 23.65 مليار دولار ما يمثل 57.45٪ من إجمالي الصادرات. وهي أكبر نسبة مقارنة بباقي المناطق الاقتصادية. إذ تحتل المرتبة الثانية دول آسيا بقيمة 6.95 مليار دولار أي ما نسبته 16.88٪ ثم الدول العربية خارج دول المغرب العربي بقيمة 5.35 مليار دولار أي ما نسبته 12.99٪. وإذا أخذنا بتوزيع الصادرات الجزائرية حسب الدول وليس المناطق الاقتصادية، فإن الشكل التالي يبين ذلك.

شكل رقم (02): اتجاه الصادرات الجزائرية خلال سنة 2018 (أهم الزبائن)



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على:

(DGD, Rapport sur les statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, 2018, p. 18)

يتضح أن أهم زبائن الجزائر سنة 2018 إيطاليا بقيمة 6127 مليون دولار أي ما يمثل نسبة 14.88٪، ثم إسبانيا بقيمة 5002 مليون دولار أي بـ 12.15٪ ثم فرنسا بحوالي 4631 مليون دولار أي ما يمثل نسبة 11.25٪ من إجمالي الصادرات. بينما احتلت تونس والمغرب المرتبتين 14 و 15 على التوالي بـ 2.31٪ (952 مليون دولار) و 1.59٪ (653 مليون دولار). مع العلم أن الصادرات الجزائرية ارتفعت مع جل الدول مع اختلاف النسب. وسجلت أكبر نسبة ارتفاع مع الصين بـ 89.18٪ مقارنة بسنة 2017.

2.3 تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2018)

أ. الهيكل السلعي للواردات الجزائرية

فيما يخص الواردات الجزائرية فإن المنتجات الصناعية أو التجهيزات الصناعية تحتل صدارة الواردات بما قيمته 4.2 مليار دولار تليها المنتجات النصف مصنعة تقدر بـ 2.3 مليار دولار ثم بعدها المنتجات الغذائية بقيمة 2.2 مليار دولار، المنتجات الاستهلاكية بقيمة 1.4 مليار دولار ثم تليها المواد الأولية 489 مليون دولار والتجهيزات الفلاحية 107 مليون دولار.

جدول رقم (04): الهيكل السعلي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2018)
الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	مواد غذائية	الطاقة	المواد الأولية	منتجات نصف	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية	المجموع
2018	8573	1015	1898	10959	563	13433	9756	46197
2017	8438	1992	1527	10985	611	13995	8511	46059
2016	8223	1613	1563	11437	503	15412	8338	47089
2015	9316	2376	1560	12034	664	17076	8676	51702
2014	11005	2879	1891	12852	658	18961	10334	58580
2013	9580	4385	1841	11310	508	16194	11210	55028
2012	9022	4955	1839	10629	330	13604	9997	50376
2011	9850	1164	1783	10685	387	16050	7328	47247
2010	6058	955	1409	10098	341	15776	5836	40473
2009	5863	549	1200	10165	233	15139	6145	39294
2008	7813	594	1394	10014	174	13093	6397	39479
2007	4954	324	1325	7105	146	8534	5243	27631
2006	3800	244	843	4934	96	8528	3011	21456
2005	3587	212	751	4088	160	8452	3107	20357
2004	3597	173	784	3645	173	7139	2797	18308
2003	2678	114	689	2857	129	4955	2112	13534
2002	2740	145	562	2336	148	4423	1655	12009
2001	2395	139	478	1872	155	3435	1466	9940
2000	2415	129	428	1655	85	3068	1393	9173

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

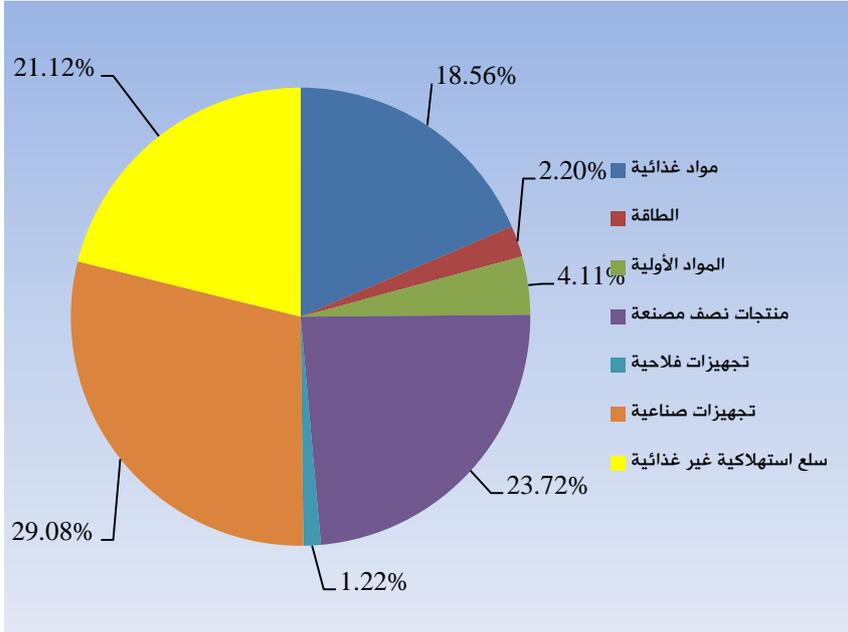
(DGD, Direction Générale de la Douane, 2019)

عرفت الواردات الجزائرية ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 حيث بلغت أقصى حد بمبلغ يقدر بـ 58.58 مليار دولار. وبعد انخفاض موارد الدولة جراء انهيار أسعار النفط منتصف سنة 2014، اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات بهدف ترشيد الإنفاق العام والمحافظة على التوازن الخارجي ومنها تقليص فاتورة الاستيراد. إذ بدأت الواردات في الانخفاض منذ سنة 2015 ومع ذلك تم تسجيل العجز في الميزان التجاري.

لقد مسّ الانخفاض في الواردات سنة 2015 كل الأصناف ماعدا التجهيزات الفلاحية التي عرف مبلغها ارتفاعاً طفيفاً من 658 إلى 664 مليون دولار. أما في سنة 2016 فاستمر الانخفاض في واردات كل الأصناف ماعدا المواد الأولية التي عرفت ارتفاعا بسيطا بحوالي 0.19% ووصلت إلى 1563 مليون دولار. بينما شهدت سنة 2017 تذبذبا في الواردات بالنسبة لمختلف الأصناف. في حين عرفت سنة 2018 ارتفاعا في حجم الواردات لبعض الأصناف مقارنة بسنة 2017 كالمواد الغذائية بنسبة 1.6%، ارتفاع المواد الأولية بنسبة 24.29%، سلع استهلاكية غير غذائية بنسبة 14.6% بينما باقي الأصناف عرفت انخفاضا متفاوتا.

وتجدر الإشارة إلى أن التجهيزات الصناعية تستحوذ على النصيب الأكبر من حجم الواردات، إذ بلغت قيمتها سنة 2018 ما يقدر بـ 13.43 مليار دولار ما يمثل نسبة 29% من إجمالي الواردات. ويليهما في المرتبة الثانية المنتجات النصف مصنعة، ثم سلع استهلاكية أخرى غير غذائية. في حين أن صنف التجهيزات الفلاحية يحتل آخر مرتبة، إذ بلغت قيمته سنة 2018 حوالي 563 مليون دولار. والشكل التالي يوضح توزيع أصناف الواردات الجزائرية خلال سنة 2018.

شكل رقم (03): التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال سنة 2018 (نسب مئوية)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04)

ب. التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

يوضح الجدول التالي توزيع الصادرات الجزائرية وفق مناطق اقتصادية تعد دولها من أهم المتعاملين الاقتصاديين للجزائر.

جدول رقم (05): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الاتحاد الأوروبي	دول آسيا	دول OCDE	دول أمريكي	الدول العربية	دول أوروبية	دول المغرب	دول إفريقي	أقيانوسيا	المجموع
2018	21099	11557	5837	3546	1904	1542	546	166	-	46197
2017	20298	12369	5953	3209	1542	1910	592	186	-	46059
2016	22472	11709	6249	2857	1927	936	701	238	-	47089
2015	25485	11850	7363	2822	1918	1225	680	359	-	51702
2014	29684	12619	8436	3815	1962	886	738	440	-	58580
2013	28724	10623	6965	3466	2414	1213	1029	594	-	55028
2012	26333	9538	6160	3590	1555	1652	807	741	-	50376
2011	24616	8873	6219	3931	1760	579	691	578	-	47247
2010	20704	8280	6519	2380	1262	388	544	396	-	40473
2009	20772	7574	6435	1866	1089	728	478	350	2	39294
2008	20985	6916	7245	2179	705	659	395	395	-	39479
2007	14427	4318	5363	1672	621	715	284	231	-	27631
2006	11729	3055	3738	1281	493	777	235	148	-	21456
2005	11255	2506	3506	1249	387	1058	217	148	31	20357
2004	10097	1952	3071	1166	525	1097	169	175	56	18308
2003	7954	1206	2242	567	418	855	120	125	47	13534
2002	6732	943	2485	385	366	757	127	87	127	12009
2001	5903	579	2125	269	179	636	72	85	92	9940
2000	5256	599	2194	142	144	603	52	119	64	9173

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

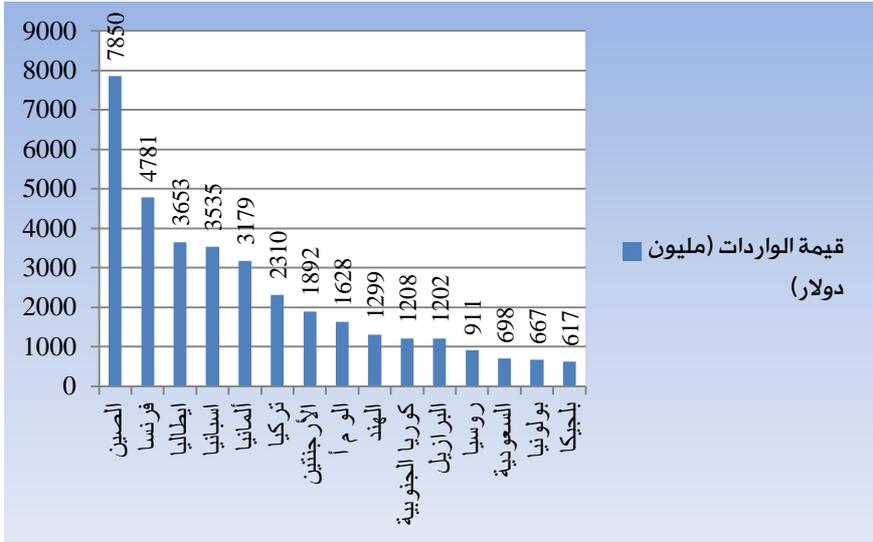
(DGD, Direction Générale de la Douane, 2019)

إن ما يبينه الجدول هو استحواذ دول الاتحاد الأوروبي على أكبر حصة من الواردات الجزائرية على مدار مختلف السنوات. إذ بلغت الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي أعلى قيمة لها سنة 2014 بقيمة 29 مليار دولار لتتخفف بشكل تدريجي بعد ذلك وتصل إلى حدود 21 مليار دولار سنة 2018 وهو ما يمثل نسبة 45.67% من إجمالي الواردات الجزائرية. مع العلم أنه وبعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في سبتمبر 2015 ارتفع حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

وحسب الجدول السابق رقم (05) ففي المرتبة الثانية من حيث الواردات الجزائرية تأتي الدول الآسيوية مسجلة نسبة 25% سنة 2018 من إجمالي الواردات. ثم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خارج الاتحاد الأوروبي بـ 12.63% سنة 2018 مع أنها انخفضت بحوالي 116 مليون دولار مقارنة بسنة 2017 أي بنسبة 1.95%. وفي السنة نفسها جاءت دول أمريكا الجنوبية في المرتبة الرابعة بنسبة 7.67%. ثم الدول العربية عدا دول المغرب العربي بنسبة 4.21% و دول أوروبية أخرى بنسبة 3.33% ثم دول اتحاد المغرب العربي بنسبة 1.18% وأخيرا دول إفريقيا بـ 0.36%.

إن هذا التوزيع يخضع لعدة عوامل اقتصادية وإقليمية وجيو-استراتيجية. فالتبادل التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يقوم على أساس اتفاقيات تعاون ثنائية ومتعددة الأطراف وكذا آليات لقيام المشاريع الاستثمارية وتعزيزها. إضافة إلى قرب المسافة بين الجزائر والقارة الأوروبية. وهذا ليس متاحا مع دول إفريقيا أو آسيوية بعيدة. أما بخصوص الدول العربية، فقد ازداد التبادل التجاري بشكل بطيء مع دخول الجزائر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وفيما يتعلق باتحاد المغرب العربي فإن النسبة الأكبر من المبادلات في هذا الإطار تكون مع تونس. وبخصوص توزيع مصدر الواردات الجزائرية حسب الدول، فإنه يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (04): اتجاه الواردات الجزائرية خلال سنة 2018 (أهم الموردين)



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على:

(DGD, Rapport sur les statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, 2018, p. 18)

ما يلاحظ من الشكل أعلاه أن من أهم الموردين للجزائر سنة 2018 نجد الصين بقيمة 7850 مليون دولار أي ما يمثل نسبة 16.99٪ من إجمالي الصادرات، فرنسا بمبلغ 4781 مليون دولار أي بنسبة 10.35٪، ثم إيطاليا بقيمة 3653 مليون دولار أي ما يمثل 7.91٪. مع العلم أن الواردات الجزائرية من الصين انخفضت بحوالي 5.77٪ مقارنة بسنة 2017. وارتفعت مع فرنسا بحوالي 11.08٪ مقارنة بسنة 2017 كذلك.

4. أهم تحديات التجارة الخارجية للجزائر:

1.4 العولة والتكتلات الاقتصادية:

تمثل العولة أحد أهم التحديات التي تواجه الاقتصاديات والمجتمعات العربية منذ بداية التسعينات من القرن الماضي. وذلك من خلال اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق. إضافة إلى

التمركز الهائل للاستثمارات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات وسيطرتها على السلع الأساسية على المستوى الدولي. (أحمد، 2002، صفحة 143)

وتعد التكتلات الاقتصادية آلية مهمة لتعزيز التعاون الاقتصادي والرفع من حجم المبادلات التجارية. ومن بين التكتلات الاقتصادية التي انضمت إليها الجزائر نجد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وفي هذا الإطار فإن حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والدول العربية لم يرق إلى المستوى المطلوب. وهذا نظرا لعدد التحديات التي يمكن ذكر أهمها فيما يلي: (سميح، 2011، الصفحات 28-29)

- الرسوم غير الجمركية المفروضة في الدول العربية، خصوصا تلك المتعلقة بحماية الإنتاج الوطني، والحد من المنافسة.
- الإجراءات الإدارية المعقدة.
- ضعف قطاع النقل.

كما أنه في ظل العولمة، نشهد هجوما متزايدا للشركات متعددة الجنسيات للسيطرة على فروع مهمة من النشاط الصناعي في المنطقة العربية. الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من تفكيك علاقات الترابط والتشابك فيما بين الاقتصادات العربية. (عبدالفضيل، 2012، الصفحات 54-55)

2.4 تحرير التجارة العالمية:

إن تحرير التجارة العالمية هو هدف أساسي تسعى إليه منظمة التجارة العالمية من خلال إجراء خفض كبير في التعريفات الجمركية التي تطبقها الدول الأعضاء، وربط هذه التعريفات عند حدود معينة لا تتجاوزها إلا بالتشاور مع بقية الدول الأعضاء مع إقرار مبدأ التعويض. وكذا تحقيق الشفافية التامة فيما يتعلق بالتعريفات والقواعد والإجراءات المطبقة تحقيقا للوضوح والاستقرار في المعاملات. وفي هذا الإطار فإنه يستوجب على الدول القيام بإجراءات تؤدي إلى تقليص رقابة الدولة وفتح المجال أكثر لممارسة التجارة دون قيود إدارية أو جمركية.

3.4 الشراكة الأورو متوسطية:

يحاول الأوروبيون فرض تصورهم الخاص للتعاون الإقليمي في المنطقة من خلال ما يسمى بالشراكة الأوروبية العربية أو التعاون المتوسطي، وهي شراكة غير

متكافئة، تفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات العربية أقل مما تفتحه الأسواق العربية أمام المنتجات الأوروبية.

والشراكة الأورو متوسطية تمثل تحديا كبيرا أمام التجارة الخارجية الجزائرية بسبب:

- عدم تكافؤ القدرات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي.
- ضعف الانتاج الصناعي الجزائري أمام نظيره الأوروبي.
- انخفاض إيرادات الجباية الجمركية من خلال التخفيض التدريجي لها.
- ضيق السوق الجزائرية مقارنة مع السوق الأوروبية.

4.4 تحديات مرتبطة بالاقتصاد الوطني:

- عدم استقرار مداخيل قطاع المحروقات وارتباط الاقتصاد الجزائري بشكل كبير بقطاع النفط الذي يخضع إلى التغيرات الاقتصادية العالمية والعوامل الجيوسياسية.
 - غياب الاستقرار الاقتصادي وخاصة عدم استقرار السياسات المالية والنقدية (سعر الصرف، معدل الفائدة، الرقابة على النقد، سياسة التصدير والاستيراد، سياسات الاستثمار).
 - تراجع معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة.
 - انتشار البيروقراطية والفساد الإداري.
 - ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - غياب دور فعال للسوق المالي.
 - عدم القدرة على تنويع مصادر الدخل وضعف برامج الإصلاح الاقتصادي والاختلال في الهياكل الاقتصادية.
 - ضعف خدمات النقل البحري والجوي وانعدام المنافسة في هذا القطاع؛
- (AMEZIANE, 2003, p. 11)

خاتمة ونتائج الدراسة:

بالرغم من الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتطور الذي شهده قطاع التجارة الخارجية في الجزائر، إلا أن قطاع النفط لا يزال هو المحرك الرئيسي للتجارة الخارجية. مما أدى ذلك إلى اتساع الفجوة التقنية والإنتاجية فيما بين الصناعة النفطية وبقية القطاعات الاقتصادية.

النتائج المتوصل إليها:

نظرا لارتفاع التدرجي والمستمر في أسعار المحروقات مع بداية الألفية، انتعشت عوائد النفط وأدت بالدولة إلى تبني خطط استراتيجية للتنمية وخاصة في قطاع البنية التحتية، وكذا إنشاء عديد الصناعات والأنشطة. لكن انخفاض أسعار البترول مع منتصف سنة 2014 أثر بشكل كبير على الميزان التجاري وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام. ويمكن أن نبرز أهم النتائج فيما يلي:

- إن مجرد التبادل التجاري لا يمكن أن يؤدي بالضرورة في ظل الهيكل الحالي للاقتصاد الجزائري إلى تحقيق توازنات خارجية أو تحقيق نمو اقتصادي.
- إن تحسين وضعية الميزان التجاري لا يتوقف أساسا على فك القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على تبادل السلع فقط، وإنما هو التنوع الاقتصادي الذي يقوم عليه الاقتصاد الجزائري من جهة، والتخصص الذي يوفر الأساس اللازم لتوسيع المبادلات من جهة أخرى.
- إن هيكل التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2000- 2018) يوضح أن حجم المبادلات التجارية يركز بشكل كبير مع دول الاتحاد الأوروبي إضافة إلى جمهورية الصين. غير أن قطاع النفط بقي يستحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات الإجمالية. وهو ما يحتم علينا تقديم مجموعة من التوصيات من أجل تحسين وضعية الميزان التجاري من جهة وتنويع مصادر الدخل من جهة ثانية.
- تواجه السياسة التجارية للجزائر مجموعة من التحديات، منها اتفاقيات الشراكة وضعف الهيكل الإنتاجي المحلي وانخفاض احتياطي الصرف.

التوصيات المقترحة:

على الجزائر أن تعمل على تنمية قطاع الطاقة المحلية واستغلال مواردها أحسن استغلال في تنمية اقتصادها الذي يعتمد على النفط والغاز كمصدرين رئيسيين للدخل. كما يجب تنويع مصادر الدخل قدر الإمكان وتوظيف الأموال التي تجنيها من عوائد صادراتها النفطية خلال الفترات التي تشهد فيها أسعار النفط ارتفاعات كبيرة في برامج تنمية مستدامة لتجنب المخاطر والأزمات الاقتصادية والمالية المختلفة. كما يمكن أن نذكر بعض التوصيات المهمة فيما يلي:

- العمل على تهيئة بيئة استثمارية جيدة وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- إصلاح المنظومة المصرفية والمنظومة الجبائية والابتعاد عن أساليب البيروقراطية في معالجة الملفات.
- تأهيل المؤسسات الاقتصادية وفق المعايير الدولية وتشجيعها على التصدير.
- إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من تأثير في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي بالتسيير العقلاني للموارد المتاحة، والاستغلال الأمثل لها.
- تنشيط السوق المالي.
- ترشيد الإنفاق العام وتخفيض فاتورة الواردات.

قائمة المصادر و المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. أحمد محمد كامل. (2002). *واقع التجارة العربية البينية وآفاق تطويرها*. رسالة ماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة تشرين-سوريا، كلية الاقتصاد.
2. أحمد فاروق غنيم. (2012). *تحديات تحرير الخدمات في السياقات متعددة الأطراف والإقليمية: حالة البلدان العربية* (الإصدار 01). بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. ترجمة د. محمد شومان.
3. الجيلالي عجة. (2006). *التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص* (الإصدار 01). الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
4. إيمان محب زكي. (2009). *الاقتصاد الدولي*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
5. حسن العيسوي. (1993). *تحرير السوق الوطنية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
6. رشاد العصار، حسام داوود، وآخرون. (2000). *التجارة الخارجية* (الإصدار 01). دار المسيرة.
7. سامي خليل. (2001). *الاقتصاد الدولي " نظرية التجارة الدولية "* (المجلد 01). القاهرة: دار النهضة العربية.
8. سعيد النجار. (1973). *تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى التقليديين*. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
9. سليمان المنذري. (1999). *السوق العربية المشتركة في عصر العولمة*. القاهرة: مكتبة مدبولي.
10. عادل أحمد حشيش، و مجدي محمود شهاب. (2005). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. القاهرة: دار الجامعة الجديدة.
11. عبد الحميد عبد المطلب. (2002). *السياسات الاقتصادية* (المجلد 02). القاهرة: مجموعة النيل العربية.
12. عبد الخالق جودة. (1992). *الاقتصاد الدولي* (الإصدار 04). القاهرة: دار النهضة العربية.
13. عبد الرحمان يسري أحمد. (2001). *الاقتصاديات الدولية*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
14. محمد أحمد السريتي. (2009). *اقتصاديات التجارة الخارجية* (الإصدار 01). الإسكندرية: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع.

15. محمد دياب. (2010). *التجارة الدولية في عصر العولمة*. بيروت: دار المنهل اللبناني.
16. محمد عبد العزيز عجمية. (2000). *الاقتصاد الدولي*. الإسكندرية.
17. محمود عبدالفضيل. (2012). *سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية رؤية مستقبلية*. الإسكندرية: دار العين للنشر.
18. مسعود سميح. (2011). *وجهة نظر اقتصادية (الإصدار 01)*. عمان- الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

19. AMEZIANE, M. (09.10.2003). Intervention sur " *Les transports* ". Colloque SENAT-CFCE sur l'Algérie, le champ des coopérations.
20. BOGUIKOUA, M. (1999). *L'Intégration Régionale en Afrique Centrale comme stratégie d'insertion dans le nouveau contexte de mondialisation*. Université d'Ottawa, Ecole des études supérieures et de la recherche.
21. PHAN, D. (1980). *Le commerce international*. paris: Economica.
22. DGD. (2018). *Rapport sur les statistiques du commerce extérieur de l'Algérie*. Alger: Direction des études et de la prospective.
23. DGD. (2019). *Direction Générale de la Douane*. Consulté le 08 14, 2019, sur *Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie*: <http://www.douane.gov.dz>